خطة العمل في هذا الجامع

لما كانت الغاية. هي تقريب أحاديث الصحيحين، فقد بذلت وسعي في اختيار السبل المؤدية إلى ذلك، فكان منها:

١ ـ **حذف الأسانيد**: إذ الغاية منها معرفة صحة الحديث أو ضعفه، ونحن أمام كتابين اتفق على صحتهما، فالغرض الذي يذكر السند لأجله متحقق.

وقد اكتفيت بذكر اسم الصحابي راوي الحديث عن النبي ﷺ إن كان المروي خبراً، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان المروي أثراً. وقد أذكر غيرهما إن كانت الحاجة تقتضي ذلك ويتوقف فهم المعنى عليه.

٢ ـ **وضع الحديث في مكان واحد**: وذلك للتخلص من التكرار المؤدي إلى التطويل. فعندما يشتمل الحديث على أكثر من موضوع، فإني أذكره في الموضع الذي سيق الحديث من أجله، وأحيل عليه في الأماكن الأخرى، وبهذه الإحالات يحل جانب كبير من مشكلة التكرار.

٣ ـ **اختيار نص الحديث**: ترجع الأحاديث التي بين أيدينا إلى ثلاث فئات، فهي:

إما أن تكون مما انفرد به البخاري.

وإما أن تكون مما انفرد به مسلم.

وإما أن تكون مما اتفقا عليه.

ـ أما ما انفرد به البخاري: فإن كان الحديث مما ذكر عنده مرة واحدة، فلا خيار عندها، فإني أثبت ذلك النص، وكذلك ما ذكر أكثر من مرة ولكن بلفظ واحد. وإن كان لديه أكثر من رواية وبألفاظ مختلفة، فإني أختار الرواية الأعم والأشمل، وأكتفي بها إن كان نصها يستوعب نصوص بقية الروايات، وإن لم تكن كذلك فإني أضعها، وأشير إلى الفروق والزيادات في الروايات الأخرى. وإن كان الخلاف كبيراً بينها فإني أذكرها جميعاً.

والغاية من هذا: وضع نص الحديث كاملاً ـ بجميع رواياته ـ بين يدي القارئ الكريم.

ـ وكذلك فعلت بما انفرد به مسلم.

ـ وأما ما اتفقا عليه ـ وهو ما رواه كل منهما، متفقين على تخريجه عن صحابي واحد ـ فكانت طريقتي أن أضع أمامي روايات البخاري للحديث، وكذلك روايات مسلم له، ثم أختار النص الذي اتفقا عليه.

فإن كان هذا النص هو الأعم والأشمل اكتفيت به، وإلَّا أشرت إلى الزيادات والفروق في الروايات الأخرى في كل منهما.

وحيث كان الحديث متفقاً عليه، فإني أثبت لفظ البخاري، فإن كان في لفظ مسلم أو سياقه زيادة فائدة، فإني أثبته أيضاً أو أشير إلى ذلك حسب مقتضى الحال.

٤ ـ **وأما الأحاديث المعلقة فستذكر في حاشية الأبواب المناسبة لها**. وستكون تحت رقم الحديث الأول في الباب. أو تحت عنوان الباب نفسه إن كان ثمة ما يستدعي ذلك.

وما جاء متعلقاً بتفسير السور، فسيكون ما يتعلق بكل سورة تحت عنوانها في الحاشية إن كان تفسيراً لكلمات. وأما إن كان تفسيراً لآيات فسوف يكون بعد ذكر الآية بحسب رقمها من السورة في الحاشية.

٥ ـ **تراجم الأبواب**: تم اختيار تراجم الأبواب من البخاري حيث أمكن ذلك، وإلَّا فمما وضعه الإمام النووي من تراجم لمسلم. وحيث لا أجد فيهما ما يلبي الحاجة، فإني أضع الترجمة المناسبة للحديث أو الأحاديث محل البحث.

٦ ـ **الحاشية**: ليس من مهمة هذا الكتاب شرح الأحاديث، ولكن إتماماً للفائدة، كان لا بد من ذكر شرح بعض الكلمات، أو بعض الأحكام، بقدر ما تدعو الضرورة له، وسيكون مرجعي في ذلك: فتح الباري، وشرح النووي لمسلم وحاشية فؤاد عبد الباقي على متن مسلم، وما كان من غيرهما فإني أذكر مرجعه، وما كان من تعليقاتي فإني أشير إليها بكلمة [الجامع] في نهاية التعليق.

وسيحمل شرح كل حديث رقمه المتسلسل. ولذا فلن تذكر أرقام الأحاديث التي لا شرح لها.